مضادات المواطنة

إعداد

أ.د. خليل عبد المقصود عبد الحميد

استاذ التنمية والتخطيط

كلية العلوم الاجتماعية–جامعة أم القري

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

تمهيد:

يعيش العالم اليوم حالة سيولة فكرية غير مسبوقة، تسببت فيها عوامل عدة من بينها ثورة الاتصالات والمعلومات التى غيرت كثير من مفاهيم وقيم الناس. وقد استقر الناس قديماً على الانتماء الى الأسرة الصغيرة الى الأسرة الممتدة، ثم القبيلة، وفى العصر الحديث انتمي الناس الى أوطانهم التي يعيشون فيها، والتى لها حدود جغرافية معينة، وتضم افراد هذا الوطن وتربط بينهم علاقات المواطنة والعيش الآمن والمستقر. وقد قامت فكرة المواطنة على أساس نظرية العقد الاجتماعي الذي بمقتضاه يتنازل المواطنين عن بعض حقوقهم لحكامهم فى مقابل قيام الحكام بتوفير حاجاتهم المختلفة من الحاجات البيولوجية(الطعام والشراب) وحتى الحاجة الى التقدير مروراً بالحاجة الى الانتماء والامن. ومن ثم فالعلاقة تبادلية بين المواطن والحكومة. فكلما وفرت الدولة احتياجات المواطن المختلفة تحققت المعادلة وبادلها المواطن الثقة. ومن ثم فان الصورة الطبيعية هى انتماء المواطن الى مجتمعه الذي يعيش فيه، ولكن ما الذي يؤثر على شعور المواطن واحساسه بالمواطنة والانتماء الى مجتمعه، هذا ما يتناوله البحث الحالى الذي يتناول معوقات أو مضادات المواطنة والتى هي عكس الانتماء.

أولاً: مدخل نظري لمضادات المواطنة:

تعد المواطنة في حقيقتها ومن خلال منظومة قيمها المتعددة سلوكاً تطوعياً حضارياً يقوم به الفرد لصالح وطنه، أو المكان الذي يعيش فيه، أو حتى المنظمة التي يعمل بها، ومعنى هذا أنها التزام عقدي وأخلاقي وحضاري، فالمواطنة مبنية على قيم ومبادئ الإنسان السوي تجاه وطنه ومجتمعه، حيث تصبح المواطنة لديه عبارة عن سلوك شخصي وممارسة يوميه في حياته وضميره.

وفي إطار تغير طبيعة العالم المعاصر من حيث موازين القوي ، وسيطرة القطب الواحد، وظهور التكتلات السياسية والاقتصادية، وتنامي البني الاجتماعية الحاضنة للفكر الليبرالي وعبوره للحدود الجغرافية والسياسية علي الجسور التي مدتها تكنولوجيا الاتصال، والتركيز علي خيارات الفرد المطلقة كمرجع للخيارات الحياتية والسياسية اليومية في دوائر العمل والمجتمع المدني والمجال العام، مع هذه التغيرات العامة بالإضافة إلي التغيرات الخاصة التي تحيط بالمجتمعات النامية، فقد شهد مفهوم المواطنة تبدلاً واضحاً في مضمونه واستخداماته ودلالاته والوعي الفردي بمبادئه وما يرتبط به من قيم وسلوكيات تمثل معول هدم أو بناء لواجهة المجتمع وهيكل الدولة(الزبيدي،٧٦٠،٢٠٠٤).

تعد قيم المواطنة واحترام أحكامها مكون أصيل من مكونات الدولة المعاصرة وهى تجسيد لشعب يحترم كل فرد منهم الآخر ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذى يزخر به المجتمع. وأن تقدم

المجتمعات مرهون بمشاركة وفعالية كل القوى التي تؤلف هذه المجتمعات في إدارة شئون بلادهم، إذ لا يمكن أن يتقدم مجتمع دون أن يكون الصالح العام مسؤولية الجميع .

ومن هذا المنطلق، فقد أولت المجتمعات المتقدمة اهتماماً كبيراً بالمواطنة من حيث تخطيطها وتنفيذها وتقويمها، كما أجريت العديد من الدراسات والأبحاث التي تسعى إلى تأصيلها، وعقدت الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تهدف إلى زيادة فعالياتها لتحقيق أهدافها المرجوه. حيث تبنى مؤتمر اليونسكو ١٩٩٩الدعوة للاهتمام بالمواطنة كمكون رئيسي من مكونات شخصية الفرد، بعدما تفشت ظواهر مرضية لدى النشء والشباب في العديد من الدول وأصبحت خطراً يهدد غالبية الدول، ثم مؤتمر الدول التسع الأكثر سكاناً والذي عقد في بكين بالصين سنة ٢٠٠١، وذلك من أجل مساعدة تلك الدول في المحافظة علي أهم ثرواتها (وهم البشر) في ظل عواصف العولمة التي تهدد بفقدان قيم الولاء والهوية وروح المواطنة.

كما سعى تقرير التنمية الإنسانية العربي "نحو الحرية في الوطن العربي٢٠٠٤" لإثبات أن هناك علاقة طردية بين ترسيخ قيم المواطنة وإحداث طفرة نوعية في حياة الناس، كما أكد على أن التنمية البشرية مبنية في المقام الأول على السماح للناس أن يعيشوا نوع الحياة التي يختارونها وتزويدهم بالأدوات المناسبة والفرص المواتية لتقرير تلك الخيارات. وأكد تقرير التنمية في العالم " التنمية والجيل القادم٢٠٠٧"(البنك الدولى،٢٠٠٧ :٢٦) على أهمية ممارسة المواطنة، لما لها من أثر بالغ في توفير المناخ الملائم لتقدم الشعوب، كما ذكر تقرير التنمية الإنسانية العربية " تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية٢٠٠٩" (برنامج الامم المتحدة، ٢٠٠٩ : ٥٣) إن التنمية الإنسانية تقوم على ترسيخ أسس ومبادئ المواطنة، وهذا ما يؤكد أن قضية المواطنة إحدى الغايات والوسائل الهامة لإحداث نقلة نوعية فى حياة المواطن. فهي الركيزة الأساسية التي تسعى كافة الطوائف والاتجاهات الفكرية المختلفة من أجل ترسيخ قيمها والسعى وراء تحقيقها .

فالمواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني بصفة خاصة ومشروعات الإصلاح والتطوير الاجتماعي بصفة عامة، ويفسر ذلك ما تتناوله هذه القضية من اهتمام علي المسارات التشريعية والتربوية والسياسية ولقد أنتجت أطروحات الفكر في مختلف دول العالم العديد من الرؤى حول مفهوم المواطنة ومبادئها – حقوقها وواجباتها، تنوعت بتنوع مبادئ الفكر ونظريات السياسة .

وفي العالم العربي اختلفت أطياف الفكر كذلك ليس فقط حسب الاختلاف المنهجي القطري بل أيضاً في داخل القطر الواحد باختلاف الأيديولوجيات التي تعاقبت بتعاقب مراحل الحكم وإدارة الدولة في الحقب الزمنية المختلفة، مما أوجد أنماطاً متعددة من الوعي لدي الشعوب

العربية تداخلت أحياناً وتصادمت أحياناً أخري، وأثرت علي دوائر الانتماء مما أدي إلي العديد من الانعكاسات السلبية علي مفهوم المواطنة ذاته(اليسوعي،٢٠٠٧ : ١٧).

وعلي الرغم من كون المواطنة بصفتها شعاراً معاصراً يتقمص مضامين محددة نتاجاً حضارياً لتحولات الغرب التاريخية في عصوره الحديثة بما جعل هذه المضامين مصطبغة بصبغة حضارته الراهنة "العلمانية"، المنطلقة من منظور لا ديني يسمح وفق المنظور الليبرالي الديمقراطي لكل المقيمين داخل حدود قطر معين بالعضوية المستحقة لكافة الحقوق ويعطيهم مجال المشاركة في التأسيس السياسي والتأثير في المجتمع ثقافياً وسياسياً – علي الرغم من هذه الصورة المثالية إلا أن الواقع لم ولا يمكن أن يتحقق بها، لأن أي مجتمع يتشكل من جماعات لكل منها مطالبها وأرائها التي تتناقض مع مطالب غيرها مما يقضي بوجود منطلقات مشتركة تضبط حركة الجماعات وتحدد مطالبها لذلك كان الحل لتحقيق مواطنة إيجابية هو أن يكون المجتمع مستنداً إلي قاعدة من القيم المشتركة التي تتقيد بها كل الجماعات المؤسسة له (سعد وآخرون،٢٠٠٤ : ٢٣).

فالقيم تلعب دوراً في تشكيل دوافع الفرد نحو الانجاز وتحقيق التنمية التي ينشدها المجتمع، فضلاً عن اعتبارها دعامة أساسية في عملية التحديث، فالقيم لها دورها في تحديد الأدوار الاجتماعية لأفراد المجتمع أيضاً، بل أنها تحدد الكيفية التي تؤدي بها هذه الأدوار، مما يسهم في الحفاظ علي البناء الاجتماعي، لذا فإن المجتمعات دائماً في حاجة إلي تدعيم مثل هذه القيم حتى يكتب لها الاستقرار والنماء معاً، ولعل هذه القيم يمكن إكسابها للفرد من خلال الوسط الذي يعيش فيه سواء كان أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمع، ويظهر تأثير هذه القيم في السلوكيات التي يقوم بها الفرد مرغوبة أو غير مرغوبة، لأن هذه القيم تمثل موجهات وقواعد ومعايير لهذه السلوكيات(الشيدي، ٢٠٠٤ : ٧٣٠).

هذا وأكدت بعض الدراسات على أهمية المواطنة لتحقيق الإستقرار والأمن الاجتماعي والتي انتقى الباحث بعضها، حيث كان منها دراسة "بترسون وسيلجمان (Peterson & Seligman٢٠٠٤) وتوصلت إلي أن ضعف الشعور بالانتماء لدي الفرد وشعوره بالاغتراب يؤدي إلي ظهور بعض السلوكيات المرضية ومنها النزعة الفردية والعجز وفقدان الإحساس بالجماعة، ويحتاج ذلك إلي تنمية شعوره بالولاء والانتماء حتى يتخلي عن هذه السلوكيات. بينما رأت دراسة "هاسندروف (Hausendrof٢٠٠٦) أن الطلاب يحتاجون إلي زيادة معارفهم فيما يرتبط بحقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع، نظراً للنقص في هذا الجانب لديهم ويؤثر ذلك علي مشاركتهم واندماجهم في المجتمع، والتي يتنج عنه عدم تحمل الطلاب للمسئولية، والذي يؤدي إلي سلوك عدائي غير مسئول، وإن محصلة تلك الظاهرة، فئات وطبقات ومؤسسات غير مترابطة لا يساند المواطنة ولا يدعمها. وأوضحت دراسة (فرج٢٠٠٦) ان المواطنة هي الشعور بالانتماء

للوطن وهناك مجموعة من الواجبات للمواطن تجاه وطنه ومن ثم له مجموعة من الحقوق، وأهم أشكال الشعور بالمواطنة هو المشاركة السياسية وتحمل المسئولية نحو الوطن. وأشارت دراسة "نيل فاسين (Neil Fassina ٢٠٠٨) أن شعور الفرد بالعدل والرضا الوظيفي ليس بالضرورة يؤدي إلي سلوكيات مواطنة تنظيمية، حيث هناك تفاوت واضح بين سلوكيات المواطنة لدي الموظفين، كما أن الرضا الوظيفي والأنواع المختلفة للشعور بالعدل الملموس ينبئ عن سلوكيات مواطنة. وبينت دراسة عبد الواحد (عبد الواحد،٢٠٠٩) أن أهم الأدوار الواجب القيام بها من جانب الجمعيات الأهلية في تنمية قيم الانتماء لدي الشباب تمثلت في عدة أدوار منها: تأهيل الشباب للحصول علي فرصة عمل تتفق وقدراتهم. وتوجيه الشباب للاستفادة من الخدمات المتاحة. وتمكين الشباب من فرص التفوق وتحقيق الذات. وبناء قدرات الشباب للمشاركة الفعالة في صنع القرار. وزيادة دافعية الشباب نحو العمل والإنتاج.

على الرغم من أهمية المواطنة لتطور واستقرار المجتمعات إلى أن الحالة التي تعيشها المجتمعات يشير عن أزمة في المواطنة وقيمها في عصرنا الحاضر خاصة لدي الشباب (إبراهيم وموسي، ٢٠١٠) ، حيث أنها تعاني من أزمة نتيجة انتشار قيم وسلوكيات تخل باستقرار المجتمعات ومعوقة لتنميتها، وتتضح تلك الظاهرة من خلال (عدم التقيد بالنظام، الاتكالية وعدم المشاركة، والسلبية والإنهزامية، واللامبالاة..... وغيرها). ولا شك أن لكل أزمة مسببات وعوامل منها ما هو ظاهر ومنها ما هو كامن، والتي أطلق عليها **مضادات المواطنة**، لذا فإن للازمة التي تعيشها المواطنة اليوم عوامل ومتغيرات متعددة، منها ما هو داخلي بحت، كتعثر الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، عدم حل مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل مناسبة، التهميش، انتشار الفساد الإداري،.....وغيرها، **لذا يتعرض البحث الحالي بالدراسة والتحليل لتلك المسببات لرصد درجة تأثيرها على المواطنة.**

ثانياً: أهداف البحث:

١- دراسة العوامل المؤثرة سلبا على انتماء المواطن لوطنه.

٢- تحديد المقترحات التى يمكن أن تساعد على زيادة الانتماء.

ثالثاً: تساؤلات البحث:

بناء على أهداف البحث يمكن صياغة تساؤلات البحث فيما يلي:

١- ما العوامل التى تؤثر سلباً على انتماء المواطن للوطن الذي يعيش فيه؟

٢- ما المقترحات التى من خلالها يمكن زيادة انتماء المواطن لوطنه؟

رابعاً: مفاهيم البحث:

١- تعريف المواطنة:

المواطنة في **اللغة العربية** منسوبة إلى الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذه وطناً، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلا ومسكناً يقيم فيه، وفي **اللغة الانجليزية** تأتي المواطنة ترجمة لمصطلح (Citizenship) ويقصد به غرس السلوك الاجتماعي المرغوب حسب قيم المجتمع، من اجل إيجاد المواطن الصالح(البعلبكي، ١٩٨٤ :٢٣٣).

* **الموسوعة العربية العالمية ١٩٩٦:** تعرف المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن. يعرفها **قاموس علم الاجتماع:** على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي(غيث، ١٩٨٨ : ٢١٥). **ويشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية:** إلى المواطنة على أنها صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية" ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية(إلياس وإلياس، ١٩٨٨: ١٤٢). ويعرف **معجم العلوم الاجتماعية** المواطنة بأنها "أن يجد المواطن في دستور بلاده حقوقه الأساسية والثابتة(بدوي، ١٩٩٣ :٦٠).

أما دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica) فترى أنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة.

ويعرفها مركز التعليم المدنى (Center For Civic Education, 1998) : بأنها العضوية في الجماعة السياسية، وأعضاء الجماعة السياسية مواطنوها وبذلك فالمواطنة هى أيضاً العضوية في المجتمع، والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم، وقبول الحقوق والمسؤوليات .

* **ومن حيث مفهومها السياسي فالمواطنة هي** : صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن .

* **ومن منظور نفسي فالمواطنة هي:** الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية. وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد .

وتعرف المواطنة بأنها "التفكير في حقوق وواجبات الفرد كمشارك وتدعيم الحقوق المدنية والسياسية في القانون والدستور والحقوق الاجتماعية والرسمية. والمواطنة لا تنتهي بتدبير قانوني رسمي وواجبات حيث تتحدد هوية الفرد في علاقات غير رسمية وروابط كثيرة تعكس الالتزام والثقة وتتطلب إدراك المواطنين بالالتزامات المشتركة والمسئولية المتساوية. كما يشار للمواطنة

على أنها "حقوق وواجبات فيما يتعلق بعلاقة الفرد بالوطن وتنمية مجموعة من القيم والمبادئ والممارسات والتي تؤثر على(المجلس القومي للطفولة والأمومة،٢٠١٠: ٥).

- سلوكه تجاه أقرانه.
- سلوكه تجاه مؤسسات الدولة.
- سلوكه نحو الوطن بشكل عام.

يمكننا أن نخلص من كل ما سبق أن المواطنة هي كلمة تدل على طبيعة العلاقة العضوية التي تربط ما بين الفرد والوطن الذي يكتسب جنسيته، وما تفرضه هذه العلاقة أو الجنسية من حقوق وما يترتب عليها من واجبات تنص عليها القوانين والأعراف، وتتحقق بها مقاصد حياة مشتركة يتقاسم خيراتها الجميع.

٢- أصول مفهوم المواطنة:

ثمة مجموعة من الملاحظات التى يسجلها علماء الاجتماع حول مفهوم المواطنة، تلك التى يمكن عرضها في النقاط التالية(سيف، ٢٠١١: ١٧):

(١) كان اليونانيون هم أول من قالوا بأن أعضاء محددين في المجتمع يشكلون علاقة شراكة تعطيهم الحق في المساهمه في وضع وتنفيذ السياسات العامة، فالمواطنه عندهم هي علاقة الإرتباط التي تجعل كلا منا يضع نفسه وكل قوته تحت قيادة التوجيه الأسمي مما يؤدي إلي التعاون .

(٢) منذ القرن الخامس قبل الميلاد والذي تم فيه فوز اليونانيون علي الفرس وحتي الثورة الفرنسية في نهاية القرن ١٨ بعد الميلاد فإن حكومات أغلب المجتمعات في العالم الغربي كانت تقوم علي بعض أشكال التبعية بطريقة أو بأخري لحكام مستبدين وكان أغلب الأفراد يعاملون علي أنهم تابعين أكثر من كونهم مواطنين .

(٣) فكرة العقد الإجتماعي عند روسو : لم يعتقد روسو أن الإلتزامات الإجتماعية يمكن تفسيرها في ضوء إتفاقيات بين أفراد يتصرفون بمعزل عن بعضهم البعض فالمجتمع عنده كان رابطة وليس تجمع أفراد ، وكان يري أن الأفراد عندما يتصرفون كجماعة فإن أبعادا أخلاقية للسلوك ستظهر، وعندما نضع الفرد في المجموع تحت التوجيه الأعلي لإرادة القائد ويربط الأفراد بالمجتمعات فإن العقد الإجتماعي سينشئ إلتزامات وحقوق لم تكن موجودة من قبل .

(٤) من خلال المواطنة فإن المجتمع يعرف من ينتمي ومن لا ينتمي ولذلك فإن المواطنة هامة في وضع الحدود ولا تعرف فقط بالتضمين ولكن ايضا بالإقصاء.

٣- مفهوم مضادات المواطنة:

تأسيساً على ما تم عرضه مسبقاً فإن مضادات المواطنة تشير إلى تلك المشكلات المجتمعية التي تسبب تدهور قيم المواطنة ومن ثم انخفاض شعور المواطن بالانتماء نتيجة عدم تمتعه بالعدالة الاجتماعية، ومعاناته من الاستبعاد الاجتماعي، وفيما يلي سوف يتم استعراض مفهوم الاستبعاد الاجتماعي كما يراه الباحث.

- مفهوم الاستبعاد الاجتماعي: (مارشال،٢٠٠٧ :١٦٩):

تداول الفكر الإنساني، على مدى العصور ثم العلم الإنساني والاجتماعي في العصور الحديثة قيمة المساواة وأهميتها، وحلمت الشعوب بالعدل الاجتماعي. وأدخلت ذلك في مذاهبها ورؤاها الطوباوية، ثم في فلسفاتها ونظمها الدينية والأخلاقية والقانونية.وما زالت المساواة وما زال العدل بعيدين عن الواقع وعن الناس. ولكن العلم الاجتماعي المعاصر وضع أيدينا على معنى ملموس للعدل ومؤشر صادق للمساواة: المساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على أصعدة: الإنتاج، والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي، واللامساواة هي الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة.

وما لم نربط مفهومنا للاستبعاد بفكرة المساواة الاجتماعية بوصفها لب عملية الاندماج ومن ثم نفيا للاستبعاد، ما لم نفعل ذلك نكون بصدد خلط وقصور في الفهم على الصعيد السياسي والصعيد العلمي على السواء. من هنا نؤكد على أن الحكومة التي تتظاهر بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي، ولكنها لا تبالي بعدم المساواة الاجتماعية، هي – بتعبير مهذب – حكومة تعاني من الخلط واضطراب الرؤية. فالحقيقة التي يؤكدها العلم أن في مقدور السياسة الاجتماعية العامة أن تؤثر بوضوح في ما تحدثه أي درجة من عدم المساواة في مقدار الاستبعاد الاجتماعي وحدته. أنه لم يستطع أي مجتمع معاصر أن يقترب بقوة من إعمال مبدأ العدالة بوصفها الفرصة المتكافئة إعمالاً تاماً. وإن كانت البشرية قد حققت قدراً من التقدم في هذا المضمار بالقياس للمعايير التاريخية. وهو أمر ليس عارضاً أبداً لأن تاريخ العالم لم يشهد إلا قلة ضئيلة من المجتمعات التي اعترفت بتكافؤ الفرص كمطمح يتعين التطلع إليه. وما دامت فكرة العدالة بوصفها الفرصة المتكافئة أصبحت تعد محكاً للسياسة الاجتماعية العامة، فمن المحتمل أن يكون للاعتراف بالإخفاق في تحقيق هذه الفكرة في مجال معين أبعاد سياسية مهمة وحاسمة. ويتعارض الاستبعاد الاجتماعي مع مبدأ الفرص المتكافئة من ناحيتين على الأقل: أولاهما ان الاستبعاد يؤدي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة، والثانية أن الاستبعاد يشكل – واقعياً – إنكاراً للفرص المتكافئة على صعيد المشاركة السياسية.

خامساً: مسببات ظاهرة مضادات المواطنة:-

١- التهميش:

أ- مفهوم المهمشين:

سوف يتم عرض تعريف مبسط للمهمشين والذي يشير إلى أن المهمشين هم "**أفراد أو جماعات أو شرائح، في حالة من الضعف الشديد، لا يملكون قدرات وأدوات الدفاع عن أنفسهم لاستدامة الحياة بشكل كريم**" إن تقييم وضعية الجماعات والفئات المهمشة، في كل بلد عربي، وفي المنطقة العربية، مهم للغاية، لآن الآثار السلبية للمخاطر أكثر ضرراً عليهم من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحديد هذه الفئات المهمشة هو الذي سيسمح باتباع استراتيجيات وتبني آليات تستهدف حمايتهم من المخاطر، وتجعلنا لا نصل لحد الأزمة، حيث أن الأزمة تعني (وفقاً لتعريف معهد الأزمات بجامعة جورج واشنطن)، هي "نقطة تحول ومرحلة فاصلة وحرجة في مسار شيء ما، تبرز حالة عدم استقرار تستلزم تغييراً حاسماً وفورياً" الأزمة إذن هي حدث رئيسي وعظيم له آثار سلبية كبرى، وتكلفته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كبيرة، والمخاطر على الجانب الأخر هي توقع "خسائر محتملة" من مصادر مختلفة وأولها "المهمشون"، ولكن التدخلات الاستراتيجية يمكن أن تمنع هذه المخاطر أو التقليل من احتمالات تحولها إلى أزمات وكوارث كبرى، حيث المهمشين ينخرطون في أعمال العنف كرد فعل لما حل بهم من أثار نتيجة الفقر. (الحديني،١٩٩٩ : ١١٩).

ب- خريطة الفئات المهمشة(قنديل، ٢٠١٣ :٣٣-٣٤):

وتطبيقاً لما سبق فإن خريطة المخاطر التي تمس الفئات المهمشة تمس بقوة ما يلي:

أ- **الفقراء**: سواء في دائرة "الفقر المدقع" أو الفقر، وهم لا يملكون أيه قدرات أو أدوات يتعاملون بها مع المخاطر المحتلمة.

ب- **البطالة**: وقد ركزت معظم التقارير الدولية علي بطالة الشباب حاملى المؤهلات التعليمية.

ج- النساء الفقيرات المعيلات لأسر: ركزت عليها الغالبية العظمى من التقارير الوطنية (مصر، فلسطين، لبنان، المغرب، الجزائر...) وقد تراوحت نسبتها ما بين ١٧% و٢٣% من الأسر العربية.

د- **سكان المناطق العشوائية**: التي تضخمت في كثير من الدول العربية، وتتركز فيها فئات فقيرة أو معدمة، تغيب عنها بنية أساسية من الخدمات والمياه والصرف الصحي، وأغلبها تنزح إليها فئات مهاجرة إلى العاصمة والمدن، وتشهد اختلالات سلوكية وقيمية كبيرة وقد تناولها بشكل

رئيسي التقرير الوطني عن مصر (عدد الاحياء والمناطق العشوائية نحو ١٠٣٤ منطقة، ويقدر عدد سكانها بنحو ١٧ مليون نسمة) تناولها أيضاً تقرير لبنان (أحزمة البؤس)، وتقرير المملكة المغربية (مساكن الصفيح)، وكذلك تقرير البحرين (ظاهرة حديثة تتصاعد) وتقرير اليمن.

هـ – **الأميون والمتسربون من التعليم:** فئة أخرى هشة لا تمتلك قدرات وأدوات الحماية من المخاطر، ولا تستطيع توفير حياة اسرية كريمة، امتدت آثارها إلى تهميش ملايين الأطفال، ما بين أطفال الشوارع وعمل الأطفال، ويرتبط بهؤلاء الأطفال مخاطر قيمية وسلوكية، تناولتها مختلف التقارير الوطنية (مصر، السودان، لبنان، المغرب، اليمن...)

و– **فئات اجتماعية أخرى مهمشة:** ليس بالضرورة بسبب الفقر، واعتماداً على مقياس الدخل، ولكنها تشهد حالة من "الاستبعاد الاجتماعي" بسبب سياسات رسمية أو اجتماعية، وهو ما أدى ببعض الباحثين للحديث – مؤخراً– عن الاستبعاد "العلائقي" (الناتج عن علاقات اجتماعية).. حيث نساء مهمشات بعيداً عن المشاركة الاجتماعية والسياسية، وقد لا تحصل على فرص متكافئة في العمل والترقي، والخدمات، كذلك ذووي الاحتياجات الخاصة، أو الذي يتعرضون لإقصاء اجتماعي بسبب الدين، الانتماء الطائفي، الانتماء السياسي.

٢– **البطالة:** (أحمد، ٢٠٠١ : ٣٠):

ولا شك إن ظاهرة البطالة من العوامل المؤثرة سلباً على سلوك المواطن تجاه وطنه، بل من مهددات الاستقرار بمفهومه الشامل. وتفصيلاً لما سبق أشارت بعض الدراسات أنه يمكن للبطالة أن تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً محظوراً في نظرهم،لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها. واتساقاً مع هذه النتائج تشير دراسة أخرى إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس،. لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة خاصة جرائم الاعتداء على الأملاك.

كما أن البطالة تؤدي إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها. أضف إلى

ذلك أن حالة البطالة عند الفرد يمكن أن تخلق كثيراً من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم. (نابلسي، ٢٠٠٠).

٣- الفساد الإداري:

تتزايد مطالبة الشعوب بمزيد من الشفافية والمساءلة في عمليات القطاع الحكومي.إذ تفرز العولمة مزيداً من الروابط بين الدول، وانتشاراً أسرع للمعلومات عبر الحدود التي تفصل بينها، ودعوة لدور شعبي أكبر في الحكم. وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، فإننا يجب أن ندرك في المنطقة العربية الحاجة الملحة لتوجيه الإصلاحات في القطاعات الحكومية لدينا بشكل أفضل. كما يجب أن ندرك الفرص والتحديات الخارجية والداخلية الكبيرة التي ولدتها العولمة، كذلك يجب أن ندرك أثار الفساد الإداري على فقدان الثقة بين المواطنين والحكومات المنوطة بتحقيق الامن والاستقرار لمجتمعاتها، مما يؤثر على شعور الأفراد بالاغتراب عدم الشعور بالانتماء، وتدهور قيم المواطنة.

يُعرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه(استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوى للمسؤولين المحليين أو السياسيين ولكنهُ يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص) (مان، ١٩٩٩ :٢٧٤).

وعلى الرغم من تفشي ظاهرة الفساد– حتى أنها أصبحت ظاهرة عالمية – إلا أنه حتى الأن لم يتم التوصل إلى تعريف واحد عام ومقبول. إذا تختلف المجتمعات على مسبباته كما يختلف المفكرون والاقتصاديون والخبراء على مفهومه. فهناك عدم اتفاق بين البيروقراطيين، والمؤرخين والاقتصاديين والأكاديميين الذين يتناولون قضية الفساد بالدراسة والتحليل. وتعرف منظمة الشفافية الدولية (TI) Transparency International Organization ظاهرة الفساد على أنها "سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة.(www.ti.org)

ويعرف التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة لوزارة التنمية الادارية فى مصر (٢٠٠٧) **الفساد الاداري** بأنه: السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه " حق. كما حدد التقرير **أنواع الفساد الإداري** بأنها إساءة استغلال السلطة و/أو عدم الشفافية في الإعلان عن وترسيه العقود الحكومية أو **التربح غير المشروع سواء كان** إعطاء الحق لغير صاحبه أو مخالفة القوانين واللوائح، وإعطاء شخص ما ليس حقه و/أو استغلال دورات العمل وتعطيل مصالح الأشخاص للضغط عليهم لسداد مبالغ زائدة عن المقرر لإنهاء أعمالهم و الإهمال وعدم المبالاة وعدم المحافظة على الملكية العامة وسوء إدارة موارد الدولة.

ويري التقرير أن أسباب الفساد الإداري هي:

١- سيطرة الحكومة على معظم المشروعات والمعاملات الخاصة واحتكار معظم الخدمات الأساسية .

٢- بقاء القيادات لمدة طويلة في المؤسسات مما يؤدي إلي نمو شبكة المصالح والتحايل على دورات العمل.

٣- ضعف المساءلة العامة.

٤- طول دورات العمل وكثرة الإجراءات والمستندات المطلوبة وعدم وضوحها للمواطن.

٥- تدهور مستويات الأجور وغياب مبدئي الأمانة والشرف .

٦- تلاشى الحدود بين الخطأ والصواب خاصة في مراحل دورة العمل للحصول على الخدمة.

٧- ضعف الرقابة المجتمعية

ومن أهم مظاهر انتشار الفساد الإداري .١ سوء استعمال السلطة. . ٢ انتشار الرشوة والمحسوبية. .٣ الاختلاس من المال العام. .٤ التسيب والإهمال الوظيفي واللامبالاة والتفريط في المصالح العامة .٥ الاتجار في الوظيفة العامة.

وللفساد الإداري آثار اجتماعية عدة، منها زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل ، ويحدث ذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع والنظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام، فضلاً عن قدرتهم على مراكمة الأصول بصورة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع، وهذا الأثر يتم عبر طرائق عدة أهمها(الشمري،٢٠١١ :٢١):-

أ- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم يساعد على تراجع المستويات المعيشية.

ب- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلاً ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ت- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، مما يقلل من حجم هذه الخدمات ونوعيتها، وينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة لها.

جوانب الفساد الإداري (برلمانيون عرب ضد الفساد، ٢٠٠٧ : ٢٢):

الفساد ظاهرة تتعدد جوانب تشخيصها السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، والقانوني. ويبدو من الصعب اختزال ظاهرة الفساد في عامل بعينه أو حتى مجموعة عوامل بعينها، وقد يبدو العامل السياسي أكثر بروزاً وإثارة للانتباه ولكنه ليس العامل الوحيد بالتأكيد. ومع ذلك يمكن القول أن ثمة عوامل ينبغي أخذها في الاعتبار، وهي عوامل أفصحت عنها، بصورة أو بأخرى، بعض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أن الفساد جريمة يعاقب عليها في كل تشريعات العالم أياً كانت صورتها: رشوة، أم اختلاس، أم استغلال نفوذ... إلخ. وهي بذلك يمكن النظر إليها شأن كل جرائم أخرى في في ظل ثنائية الخير والشر. الجريمة والعقاب.. إلا أن خطورة الممارسات الآن توضح، أن الفساد قد تجاوز مفهوم الجريمة ليصبح ظاهرة وخيمة الدلالات والنتائج وربما ذات آثار مدمرة على كثير من البني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، وهو الأمر الذي يستوجب النظر للفساد بأكبر قدر من القلق والاهتمام والمواجهة.

ولعل خطورة الفساد تتجلى بوضوح شديد على الأصعدة القانونية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التالية:

١ – **الصعيد القانوني:** تستمد ظاهرة الفساد خطورتها من عاملين هامين: أولهما أنها كجريمة قد تفتقر غالباً إلى وجود "المجني عليه" كشخص طبيعي مثلما يوجد في الكثير من الجرائم الأخرى مثل القتل أو السرقة أو الاغتصاب... بل تقع جرائم الفساد في الغالب على شخص اعتباري مما يضعف أحياناً من الحافز الفردي على الملاحقة لغياب الأذى الشخصي المباشر الناشئ عن الجريمة ويلقي بالعبء كله على جهات الرقابة والتقصي. أما العامل الثاني فهو أن معظم جرائم الفساد هي مما يطلق عليه جرائم "الكتمان" حيث يصعب الكشف عن الجريمة بقدر ما تزداد فرص التستر على ارتكابها فترة طويلة لا سيما مع كون الجاني موظفاً عاماً يختار وقت ووسيلة ارتكاب الجريمة، ويستفيد من مجموعة سلطات فعلية وامتيازات قانونية تمثل في نهاية المطاف غطاء ارتكاب جريمته. ولعل هذا الوضع يفسر تصاعد ما يعرف بالرقم الأسود أو المطموس في جرائم الفساد، وهذا الرقم الأسود يمثل الفارق بين عدد جرائم الفساد التي وقعت بالفعل وعدد جرائم الفساد التي تم الكشف عنها أو الحكم بإدانة فاعلها. فالفارق بين الرقمين (الرقم الأسود أو المطموس) يزداد يوماً بعد يوم. وهي زيادة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال وضع إستراتيجية مكافحة الفساد بشتى حلقاتها الوقائية والرقابية والقضائية، وهو ما يفرض الحاجة إلى رؤية جديدة لتعزيز هذه الإستراتيجية.

٢ – **الصعيد الاقتصادي:** تبدو ظاهرة الفساد – بلغة الأرقام – مخيفة ومقلقة إلى حد بعيد. إذ يكفي مطالعة الأرقام من قبل البنك الدولي لعوائد الفساد. وعلى حسب تقدير البنك

الدولي يبلغ المجموع السنوي لعوائد الفساد في الاقتصاد الدولي نحو أربعمائة مليار دولار وذلك بدون احتساب أموال التنمية التي يتم التصرف فيها وأشكال الفساد الصغيرة الشائعة خصوصاً في البلدان النامية. مما يؤكد زيادة الحجم المالي لعوائد الفساد عن هذا الرقم بكثير لا سيما إذا أخذ في الاعتبار إعادة تدوير عوائد الفساد في مشروعات اقتصادية مشروعة من خلال آليات وتقنيات غسل الأموال. وكذلك ضمن المؤكد انه يصعب فصل التشخيص الاقتصادي لظاهرة الفساد بمعزل عن غياب قيمة الشفافية وما يتفرع عنها من ضرورة الاعتراف بحق الحصول على المعلومات وتداولها ووضع الإطار القانوني اللازم لتنظيم هذا الحق بما يكفل التوفيق بين المصالح المختلفة الجديرة بالاعتبار في هذا الخصوص.

٣- **الصعيد السياسي:** على المستوى السياسي تبدو الظاهرة على مستوى آخر من الخطورة. فالفساد لا يمكن فصله عن تدني أو غياب قيم الديمقراطية والشفافية والنزاهة والمساءلة. وكلها قيم مركزية لضمان قيام مجتمع مدني حديث يضمن حقوق وحريات الإنسان. وتتجلى خطورة الفساد على الصعيد السياسي أكثر فأكثر بحكم عاملين: أولهما ما يؤدي إليه الفساد من إمكان نشوء تحالف بين الفساد والقوى السياسية والحزبية، وهو تحالف غامض وله عواقب وخيمة كما أنه يفتقر إلى المشروعية والأخلاق ويكرس نفسه لخدمة أفراد ومصالح ضيقة سياسية أحياناً واقتصادية أحياناً أخري بمعزل تماماً عن هموم ومصالح المجتمع. أما العامل السياسي الثاني فهو تمكين أفراد بصفتهم أو مجموعات بحكم موقعهم السياسي أو نفوذهم من إستغلال ذلك إقتصادياً لمصالحهم الشخصية أو لدعم السرية وإخفاء المعلومات ضماناً لإستقرار النفوذ واستمراره بدلاً من الشفافية، بل والحصول لأنفسهم أو من يتوسطون لهم علي مزايا واستثناءات تزيد من ثرواتهم وتعمق إحساس المجتمع بغياب العدالة مما يؤثر علي توجهات المواطنين وأملهم في الإصلاح وحقهم في المساواة وتكافؤ الفرص .

٤- **الصعيد الاجتماعي:** تتجلى عواقب ظاهرة الفساد فيما يمكن أن تسفر عنه من حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية ضئيلة على حساب طبقة وسطى واسعة يتراجع دورها وينكمش. كما أن الوضع يزداد سوءاً بفعل ظاهرة غسل أموال الفساد، التي هي في الغالب نتيجة طبيعية وربما حتمية لظاهرة الفساد ذاتها، حيث يشكل ذلك تهديداً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما يختزن في نفس الوقت خطر تهديد أمن المجتمع واستقراره السياسي وسلامه الاجتماعي.

٥- **الصعيد الثقافي:** يمكن البحث عن مستوى آخر هام لتشخيص ظاهرة الفساد ليس فقط على صعيد نشأة الظاهرة أو مداها، بل أيضا على صعيد تواضع سياسة مكافحتها. فالفساد يفضح بيروقراطية التنظيم الإداري الذي ترعرع فيه وما تتسم به هذه البيروقراطية من رذائل التسلط والتحكم والاستعلاء، والبيروقراطية تنشأ في الذهنية أحيانا قبل أن تظهر في القوانين واللوائح والأنظمة.كما أن الفساد يغطي رقعة القصور الثقافي الذي لم يفلت منه الموظف

العمومي ولا المواطن صاحب الخدمة على حد سواء. وهو قصور ثقافي لم يستوعب بالقدر الكافي حتى اليوم فكرة أن الدولة "ملتزمة" بأن يحصل الفرد من خلال مرافقها العامة علي خدماته على النحو الواجب، وفي وقت معقول، ودون مقابل غير ما يدفعه الفرد من ضرائب أو رسوم، وبإحترام بدون الاحتياج للوساطة أو الرشوة الصغيرة أو الكبيرة .

٤-العشوائيات تهديد للسلام الاجتماعي (العدوي، ٢٠٠٧ : ٥١):

تعد مشكلة عدم وجود مأوى من أشد آثار انعدام الأمن الاقتصادي، وأحد مظاهره، وذلك على مستوى العالم. فمشكلة المأوى لا تقتصر على الدول النامية، بل تمتد إلى الدول المتقدمة أيضا، فنجد مثلاً أن ٢٥٠ ألف شخص في نيويورك في نهاية القرن العشرين يعيشون في أماكن غير ملائمة للمسكن، وفي بريطانيا هناك٤٠٠ ألف شخص لا مسكن لهم، وفي فرنسا يصل العدد إلى ٥٠٠ ألف شخص. وتتفاقم المشكلة في الدول النامية فتأخذ شكلاً أكثر قسوة، فنجد أن ٢٥% من السكان متنقلين وقد لا يجدون المسكن الملائم. ومشكلة المسكن لا تقتصر على وجوده من عدمه، وإنما تمتد إلى مدى ملائمة المسكن لحياة البشر والسكان، وتوافر المعايير الصحية، والبيئية فيه، وفي المنطقة المحيطة به. وترتبط هذه القضية بالأمن الاجتماعي والذي يؤثر بدوره على السلام الاجتماعي، حيث يعاني سكان المناطق العشوائية ومن ليس لديهم مأوى أو لديهم مأوى غير ملائم – من عوامل التهميش والتفاوت بين البشر، وما قد ينتج عنه من عنف (شوقي، ٢٠٠٢ :٥٨). وتأسيساً على ما سبق فإن العشوائيات هي صورة من صور الاستبعاد الاجتماعي، حيث ان سكان المناطق العشوائية يعيشون في مساحات حول المدن تفتقر لخدمات الصرف الصحي. ومياه الشرب النقية ونقص المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات وتشكل المساكن العشوائية في الدول العربية معوقاً للتنمية، وبؤرة للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية (عبد اللطيف،٢٠١٠). ويجدر بنا الإشارة إلى أن الاستبعاد الاجتماعي يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص من ناحيتين على الأقل أولاهما: أن الاستبعاد يؤدي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة، والثانية: أن الاستبعاد يشكل واقعياً- إنكار للفرص المتكافئة على صعيد المشاركة السياسية(هيلز، ٢٠١٠ :١٠). وذلك يعني عدم وجود للعدالة الاجتماعية حيث أنها تتطلب الاعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع حتى يتحقق الرضا المجتمع والذي يؤدي إلى الأمن الاجتماعي. وتأكيداً على ما سبق فإن العلم الاجتماعي المعاصر وضع أيدينا على معنى ملموس للعدل ومؤشرات العدالة الاجتماعية، بوصفهما لب عملية الاندماج الاجتماعي، حيث أن الاستبعاد الاجتماعي هو استبعاد القابعين في القاع والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع، لذا تأتي السياسة الاجتماعية محكاً لإعمال العدالة الاجتماعية تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص وليس فقط تحقيق عدالة التوزيع بين أفراد المجتمع.

مقترحات لمكافحة مضادات المواطنة وزيادة انتماء المواطن لمجتمعه:

للتقليل من التهميش الاجتماعي:

- العمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين من خلال قواعد محددة تتعلق بالكفاءة والقدرة فى شغل الوظائف،ولا ترتبط بأى شكل من أشكال التمييز.
- المحاسبة الجادة والحقيقية لمخالفي هذا المبدأ.

للتقليل من البطالة:

- اصلاح النظام التعليمي فى البلاد العربية لإعداد خريجين لديهم المهارات والقدرات المطلوبة لسوق العمل.
- تعديل تشريعات وقوانين العمل –خاصة فى القطاع الخاص– التى تضمن الامان الوظيفي لمن يعملون به لتخفيف الضغط على طلب الوظائف فى القطاع الحومى والعام.
- تشجيع الشباب على انشاء مشروعات صغيرة وربطها بالصناعات الموجودة فى المجتمع لتكون صناعات مغذية لها.
- تفعيل المشروعات الاقتصادية القائمة على أساس تعاوني التى يشارك بها أكثر من شخص وتوفير الدعاية الكافية لهذه النوعية من المشروعات.

للتقليل من الفساد الادارى:

لعل المقترحات التى جاءت فى تقرير" منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد٢٠٠٧" صالحة لتكون بمثابة خريطة طريق لمكافحة ما نشاهده من انخفاض فى مؤشرات الانتماء للمواطنين تجاه مجتمعاتهم ليس فقط لدولة بعينها ولكن لكل الدول التى تحرص على زيادة انتماء مواطنيها.

١. الاستمرار في الإصلاح السياسي والاقتصادي وذلك للحد من الفساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وخلق الثروة وفرص العمل وتقليل معدلات الفقر في البلاد.

٢. رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحسين أداء القطاع العام بالدولة من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين وتحسين نظم الأجور والتأمينات والمعاشات الخاصة بهم، ورفع مستوى العاملين بالجهاز الإداري للدولة.

٣. جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها. وتحديد وترتيب أولويات الإصلاح في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ونشر وتعميم آليات مكافحة الفساد، حرية تداول المعلومات والبيانات.

٤. اشتراك المجتمع المدني بفاعلية لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، وضمان نظام قضائي نزيه وكفء واستقلال القضاء.

٥. خفض مستويات الفقر في البلاد وتحقيق التنمية المستدامة، وتطبيق مبادئ الديمقراطية. و تفعيل مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمسئولية.

٦. الإسراع فى عملية التنمية عن طريق دعم التعليم ورفع مستوى المعيشة، وقياس مدى توافر الشفافية، وقياس أثر مجهودات مكافحة الفساد على نطاق المحليات (تجربة المكسيك) بهدف تحديد الجهات المطبقة للشفافية وتشجيعها على الاستمرار على الطريق السليم. ويتم قياس مدى الشفافية المطبقة عن طريق مؤشرات هي:

- توافر المعلومات والمحاسبة، والاهتمام بمطالب المواطنين وشكواهم وعمل لقاءات مع المسئولين خاصة الذين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد.
- وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه. وتجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.

وعلى الصعيد الداخلي فيما يخص الحكومة فعلى هذه الاخيرة أن تتخذ جملة من التدابير الهادفة إلى مكافحة الفساد أهم هذه التدابير إعمال الحكومة في نظامها الإداري والمالي لسياسة الشفافية والمساءلة. فهما نظامان مترابطان يعزز كل منهما الأخر ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود مساءلة وفي غياب المساءلة لن يكون للشفافية أية قيمة والشفافية ظاهرة تشير إلى التصرف بطريقه مكشوفة وتمتلك الانظمه ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار كما تمتلك قنوات مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسئولين وتضع سلسله واسعة في متناول الجمهور من المعلومات أما المساءلة فتعني وجود نظام لضبط ومراقبة المسئولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية خصوصاً من حيث النوعية وعدم الكفاءة أو العجز وإساءة استعمال الموارد والسلطة، وكذلك وجود نظم للإدارة المالية والمحاسبة والتدقيق وجباية الإيرادات جنباً إلى جنب مع عقوبات تطبق بحق مرتكبي المخالفات.

أما فيما يخص المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية فيجب تعزيز دورهما فيما يتعلق بمحاربة الفساد والعمل على بناء قدراتهما بهذا الشأن فثمة مؤشرات متنامية في كثير من الدول إلى أن جهود بعض المنظمات غير الحكومية في رصد حالات الفساد والدفاع عن المجتمع قد بدأت تؤتي ثمارها من حيث فضح الممارسات الفاسدة وتعبئة الرأي العام للضغط على الحكومة.

المراجع

١. إبراهيم ،محمد عبد الرازق وموسى، هانى محمد(٢٠١٠): **القيم لدى شباب الجامعة فى مصر ومتغيرات القرن الحادي والعشرين**، كلية التربية ، جامعة بنها.

٢. أحمد ،عبد الرحمان احمد(٢٠٠١): **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، السعودية.

٣. العدوي، محمد (٢٠٠٧): **العشوائيات والأمن البشري :دراسة في أثر العشوائيات على التنمية والأمن القومي** ، دار مصر المحروسة، القاهرة.

٤. إلياس، أنطوان إلياس، إلياس، أدوار(١٩٨٨): **قاموس إلياس المصري**،دار إلياس العصرية للطباعة والنشر.

٥. بدوي، أحمد ذكي(١٩٩٣): **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان.

٦. البعلبكي، منير(١٩٨٤): المورد " **قاموس إنجليزي** . عربي " بيروت، دار العلم للملايين.

٧. البنك الدولي(٢٠٠٧):**تقرير عن التنمية في العالم: التنمية والجيل القادم**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

٨. الحديني، أماني مسعود(١٩٩٩): **المهمشون والسياسة في مصر**،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٩. الزبيدي، عبد الرحمن زيد(٢٠٠٤): **المواطنة ومفهوم الأمة الإسلامية**، الرياض، وكالة المطبوعات والبحث العلمي، وزارة الشئون الاسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

١٠. سعد، أحمد يوسف وآخرون(٢٠٠٤): **المواطنة ونشأة مفهوم المجتمع المدني**، مركز الجزويت الثقافي، المركز المصري لدراسات وبحوث البحر المتوسط للتنمية، الإسكندرية، ط (١).

١١.سيف، أحمد يوسف(٢٠١١): **مفهوم وقضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكين ومحتويات التعبئة**، القاهرة، مجلة عالم التربية، عدد(٨)

١٢.الشمري، هاشم(٢٠١١): **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

١٣.شوقي، باهر(٢٠٠٢): **العشوائيات والعنف الاجتماعي**، ورقة خلفية نقاشية، المركز المصري لحقوق الانسان، القاهرة.

١٤.الشيدي، محمد بن خلفان(٢٠٠٤): **التربية الوطنية في المناهج الدراسية بسلطنة عمان** , ورقة عمل مقدمة إلي ورشة عمل المواطنة في المنهج المدرسي , مسقط , وزارة التربية والتعليم , مارس.

١٥.عبد اللطيف، جهاد صالح(٢٠١٠): **الأبعاد الاجتماعية السياسية في التطوير الحضري لأحياء الفقراء**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

١٦.عبد الواحد، محمد عرفات(٢٠٠٩): **دور منظمات المجتمع المدني في تنمية ثقافة المواطنة لدى الشباب**، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ع ٢٧، ج ٣.

١٧.غيث، عاطف(١٩٨٨): قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة .

١٨.فرج،سامية بارح(٢٠٠٦): **التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية قيم المواطنة عند الشباب" دراسة مطبقة على أعضاء مكتب المستقبل بالقاهرة**، بحث منشور، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان.مارس.

١٩.قنديل، أماني(٢٠١٣): **المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية**، التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

٢٠.مارشال، جوردون(٢٠٠٧): **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وأخرون،المجلد الأول، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة،القاهرة.

٢١.مان، ميشيل(١٩٩٩): **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية.

٢٢.المجلس القومي للطفولة والأمومة(٢٠١٠): **دليل إرشادي للممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس لتنمية وتدعيم المواطنة**، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة.

٢٣.المكتب الإقليمي للدول العربية(٢٠٠٩): **تحديات أمن الأنسان في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٤.منشورات منظمة الشفافية الدولية TI-USA Newsletters

٢٥.منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد(٢٠٠٧): **تقرير حالة الفساد في جمهورية مصر العربية**، فرع جمهورية مصر العربية، القاهرة، ديسمبر.

٢٦.نابلسي، محمد سعيد(٢٠٠٠): **المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي**، مجلة البرلمان العربي، السنة الحادية و العشرون، العدد٢٧، أكتوبر.

٢٧.وزارة التنمية الادارية(٢٠٠٧):**التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة**، القاهرة.

٢٨.هيلز،جون(٢٠١٠):**الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم**، ترجمة محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، ع ٣٤٤،الكويت، أكتوبر.

٢٩.اليسوعي، وليم سيدهم(٢٠٠٧): **المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني**، القاهرة، مكتبة الأسرة.

المراجع الاجنبية:

30. Hausendrof Heiko: (2006) ***Analyzing Citizenship Talk***: Discourse Approaches to Politics, Society, Amsterdam, Netherlands, Jon Benjamin Publishing Company.

31.Neil Fassine*:(2008)* ***Relationship Clean-up Time: Using Meta – Analysis and Path Analysis to Clarify Relationships among Job Satisfaction Perceive Fairness and Citizenship Behaviors***, Journal of Management, Vol 34, Issue, No 2, April.

32. Peterson Christopher & Seligman Martin: (2004): ***Citizenship Social Responsibility***, Loyalty, Team Work, American Psychological Association.